

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

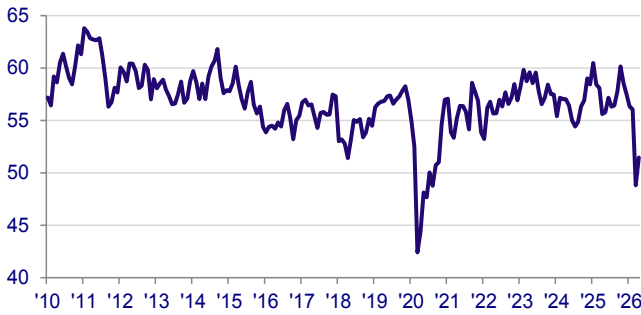
تحسن ظروف الأعمال التجارية في السعودية خلال شهر أبريل، مع تسارع ضغوط الأسعار

النتائج الأساسية

عودة النشاط التجاري والمشاريع الجديدة إلى النمو

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ بدء الدراسة في أغسطس 2009

زيادة مُدد التسليم تدفع ببعض إلى زيادة المخزون

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي

المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 9 إلى 22 أبريل 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"يشير مؤشر مدراء المشتريات لبنك الرياض لشهر أبريل 2026 إلى أن القطاع غير المنتج للنفط في المملكة يسير في مسار بناء ومرن، مما يعزز الهدف الأشمل للتنوع الاقتصادي في إطار رؤية 2030. مع ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى 51.5 نقطة، عاد القطاع إلى نطاق التوسع بعد انخفاض مؤقت في شهر مارس، مما يشير إلى أن الظروف الأساسية لقطاع الأعمال لا تزال قوية بشكل جوهري على الرغم من الرياح المعاكسة الخارجية.

"يعكس التحسن في مؤشر مدراء المشتريات انتعاش النشاط التجاري والطلبات الجديدة، وكلاهما عاد إلى النمو. أفادت الشركات بارتفاع مستويات الإنتاج، مدعومة بزيادة الطلب المحلي واستمرار التقدم في المشاريع القائمة، ويشير هذا إلى أن الزخم الاقتصادي الداخلي - المدفوع بالإنفاق الحكومي وتطوير البنية التحتية ومشاركة القطاع الخاص - لا يزال يعمل بقوة استقرار رئيسية للاقتصاد.

"لقد عوضت قوة الطلب المحلي بشكل فعال بعض الضعف في طلبات التصدير، مما يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للمحرك الاقتصادي الداخلي للمملكة العربية السعودية. ويتماشى هذا التحول مع الهدف الاستراتيجي للمملكة المتمثل في تقليل الاعتماد على الدورات الخارجية وبناء نموذج نمو أكثر استدامة.

"من الناحية التشغيلية، تظل ديناميكيات سلسلة التوريد مجالاً رئيسياً للتركيز. فقد طالبت مُدد التسليم خلال الشهر، مما دفع بعض الشركات إلى زيادة المخزون كإجراء احترازي. في حين أن هذا يعكس تحديات لوجستية قصيرة الأجل، إلا أنه يشير أيضاً إلى سلوك تجاري استباقي وتخطيط مستقبلي.

"بالنظر إلى المستقبل، لا تزال التوقعات إيجابية. يشير مؤشر الإنتاج المستقبلي إلى أن الشركات تتوقع أن يزداد النشاط خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، حيث إن عوامل مثل الطلب المحلي القوي، وتحسن النشاط التجاري، والتفاؤل المستقبلي تعزز الثقة في التحول الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. ولا تزال الأسس الاقتصادية متينة، مما يضع المملكة في موقع يسمح لها بمواصلة النمو غير المنتج للنفط والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل."

عاد القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط إلى النمو في شهر أبريل، حيث زادت الشركات من معدل إنتاجها استجابة لزيادة حجم الأعمال الجديدة ولإحراز تقدم في الأعمال القائمة، كما أشارت الشركات إلى ارتفاع طفيف في توقعات النشاط للعام المقبل، ومع ذلك، استمر معدل التوسع التجاري الإجمالي في التأثير سلباً بتأجيل قرارات إنفاق العملاء بسبب الصراع الدائر في الشرق الأوسط، في حين استمرت اضطرابات الشحن في التأثير على سلاسل التوريد.

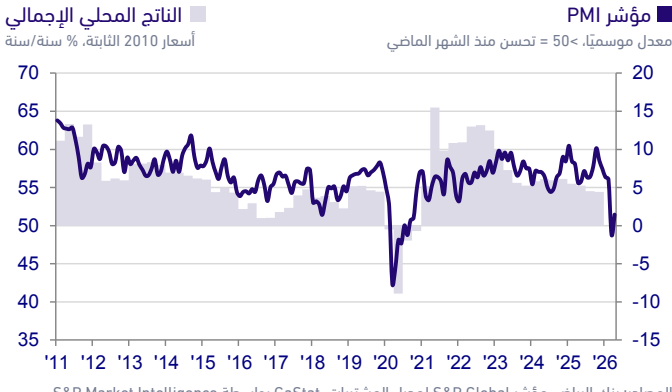
شهدت الشركات غير المنتجة للنفط زيادة سريعة في أعباء التكاليف في شهر أبريل حيث أثرت الاضطرابات الإقليمية على أسعار المواد الخام والشحن، وارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية بأسرع وتيرة في تاريخ الدراسة، مما أدى إلى زيادة شبه قياسية في أسعار المبيعات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 48.8 نقطة في شهر مارس إلى 51.5 نقطة في شهر أبريل، متجاوزاً المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تعافٍ طفيف في ظروف التشغيل، بعد الاضطرابات الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط خلال شهر مارس.

شهدت الأعمال الجديدة التي تلقتها الشركات غير المنتجة للنفط تحسناً في شهر أبريل، بعد انخفاضها في الشهر السابق، وأفادت الشركات المشاركة في الدراسة بزيادة في أعداد العملاء وارتفاع الطلب. ومع ذلك، فقد ظل معدل نمو المبيعات معتدلاً نسبياً، حيث أفادت التقارير أن التأخيرات في إنفاق العملاء وقرارات الاستثمار قد قللت من المكاسب، وأشارت الأدلة المتداولة إلى أن الحذر المحيط بالصراع في الشرق الأوسط قد أثر على قرارات الشراء. وقد ساهمت المبيعات المحلية في هذا الانتعاش، بينما انخفضت طلبات التصدير الجديدة بأسرع وتيرة في تاريخ الدراسة.

شهد النشاط التجاري توسعاً بشكل عام في أبريل بعد انكماشه في شهر مارس، على الرغم من أن وتيرة التوسع كانت بطيئة بالمعدلات التاريخية. وبحسب الشركات المشاركة في الدراسة، فقد ارتبط ارتفاع الإنتاج بالتقدم المحرز في المشاريع القائمة والتحسين الطفيف في سجلات الطلبات.



وفي بعض الحالات، أمدت الشركات غير المنتجة للنفط بأن تأخر شحنات الاستيراد قد حدّ من النشاط التجاري ودفعها إلى تبني نهج حذر في شراء مستلزمات الإنتاج، حيث انخفض حجم المشتريات الإجمالي للشهر الثاني على التوالي. ومع ذلك، استمر نمو المخزون حيث أشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى بذل جهود للحفاظ على مستويات مرتفعة من المشتريات قدر الإمكان. وقد ازداد متوسط فترات التسليم، حيث اختارت بعض الشركات الحصول على مستلزمات الإنتاج من مصادر محلية للحد من التأثير الناتج عن تأخر الشحن الدولي.

أشارت بيانات دراسة شهر أبريل إلى زيادة كبيرة في أعباء التكاليف على الشركات السعودية غير المنتجة للنفط. وأدت الزيادات في أسعار المواد الخام وتكاليف النقل إلى أكبر ارتفاع في نفقات الأعمال منذ بدء الدراسة قبل حوالي 17 عامًا. وبالمثل، ارتفعت أسعار الإنتاج بأسرع وتيرة مسجلة (بعد شهر أغسطس 2009) حيث سعت الشركات إلى تمرير التكاليف المرتفعة إلى عملائها. وجاء الارتفاع الملحوظ في الأسعار على الرغم من بعض التقارير التي تفيد بأن بعض الشركات خفّضت الأسعار بسبب المنافسة الشديدة.

على الرغم من التحديات الحالية، ظلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية متفائلة بشأن توقعات النشاط التجاري، مع تحسن درجة الثقة منذ شهر مارس. وأرجعت الشركات هذا التفاؤل إلى خطط التوسع على المدى الطويل ومشاريع تطوير البنية التحتية المحلية.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض

هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض

هاتف: +91-971-101-7186 داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global

هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence

هاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفضيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® و PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إبهام) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.